



كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالأي نيتتجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١/اتحادية/تعميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندی و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الثمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى عليه -/ وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله الملازم الحقوقي حيدر علي حسين.

التميز عليه - المدعى -/ موفق عبد الحسين جبار.

الإدعاء

ادعى المدعى (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري انه تم تعيينه بوظيفة شرطي على الملاك الدائم بموجب الأمر الإداري المرقم (٤٨٤٧٨) في ٢٠٠٩/١٢/١٩ وبتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ تم إلغاء أمر تعيينه بموجب للكتاب المرقم (٢٥٣٩٥) وانه يجهل سبب إلغاء التعيين ، وانه صاحب عائلة كبيرة والمعيل الوحيد لها وكان مستمر بالوظيفة على أحسن وجه ولم يتغيب عن الواجب وتنفيذه وله خدمة فعلية (٤) سنوات . تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٤ طالباً بإصافه وإعادته الى الخدمة ، ونتيجة المرافعة الحضورية العننية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٢ وبعدد اضبارة (٤٢٧/إدري/٢٠١٠) الحكم بإلغاء تسلسل (٧) من (أولاً) من الأمر الإداري المرقم (٢٥٣٩٥) في ٢٠١٠/٦/٢٠ الصادر من وزارة الداخلية/وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية/المديرية العامة لإدارة الأفراد والخاصة بإلغاء تعيين المدعى (موفق عبد الحسين جبار) وإعادته الى الوظيفة. طعن وكيل التميز/إضافة لوظيفته بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلاحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٢/١/٨ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن



كوٲماری عیراق
داد كای بالآی نیٲتیكادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١/اتحادية/تمییز/٢٠١٢

المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب والعلل الواردة فيه . ذلك لان المدعي (المميز عليه) كان قد عين بوظيفة شرطي ونسب للعمل مع السيد وزير الزراعة وبعد خروج الوزير من الوزارة لم يرغب الوزير الجديد في استمرار المدعي بالعمل معه . فقررت وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية التابعة لوزارة الداخلية إلغاء تعيين مجموعة من الأشخاص ومنهم المدعي المذكور مستندة في ذلك على أحكام المادة (١٤) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ . وحيث ان هذا النص لم يتضمن ما يخول الجهة التي ينتسب اليها المدعي إلغاء أمر تعيينه حتى وان لم يرغب من نسب اليه بالاستمرار في حمايته وكان على الدائرة المذكورة إعادته الى المديرية العامة لحماية الشخصيات لتتسببه مع مسؤول آخر . وعليه كان قرار محكمة القضاء الإداري المطعون فيه صحيحاً وان الاعتراضات التمييزية غير واردة قرر تصديق الحكم المميز وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١/٣١ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صابب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون فیس كوركيس

العضو
حسين أبو الثمن